المحاضرة الثامنة بعنوان

المدارس الفلسفية الممهدة لظهور علم الاجتماع

عناصر المحاضرة:

الفلسفة السياسية:

- نظريات التعاقد الاجتماعي (توماس هوبز- جون لوك- جاك روسو)
- فلسفة القانون (مونتسكيو)

أولاً: نظريات التعاقد الاجتماعي

في نهاية القرن السادس عشر أخذت الدول القومية في النشأة والتكوين. وأخذت النظرية القومية تحل محل نظرية الامبراطورية. وأخذت نظرية التوازن بين الدول المتعددة تحل محل نظرية التركيز أو التوحيد السياسي.

لقد أعطت هذه الظواهر السياسية الفرصة لظهور الملكيات القوية التي أصبحت مصدراً للسلطة والتشريع، غير أن بعض هذه الملكيات جنح إلى الاستبداد ، بينما ظل البعض الآخر يمارس حكماً مستنيراً؛ فكان من الطبيعي أن تقوم مساجلات سياسية حول منشأ السلطة في المجتمع.

ومن ثم ظهرت النظريات التي تناقش فلسفة الدولة:

في نشأتها وفي وظيفتها وفي حقوقها والتزاماتها قبل الدول الأخرى. وكان من الطبيعي أن يدرس الفلاسفة السياسيون أصل الاجتماع الإنساني وتطوره وغاياته كمقدمة لدراسة فلسفة الدولة.

يتردد مصطلح العقد الاجتماعي على امتداد تاريخ أدبيات الفكر الإنساني منذ القدم وفي عدّة مجالات مختلفة منه، ابتداءً من ظهوره في فلسفات (سقراط وأفلاطون 400 ق.م)، ومن ثمّ دراسته وبلورته بشكل "نظرية علمية" على يد بعض علماء الاجتماع أمثال (توماس هوبز 1588 – 1679 م) ، (جون لوك 1632 – 1704 م) و(جان جاك روسو 1712 – 1778 م) لتظهر في ما بعد ذلك انعكاساته كرمز محرّك لأحداث سياسية غيرت مجرى التاريخ مثل (الثورة الفرنسية 1789 م).

وكانت أولى النظريات الاجتماعية ظهوراً في هذا الميدان هي:

نظريات «التعاقد الاجتماعي» التي حمل لواءها الفيلسوفان الإنجليزيان «توماس هوبز» و «جون لوك» ثم بعد ذلك الفيلسوف الفرنسي «جان جاك روسو».

توماس هوبز: (1588 – 1679)

يعد توماس هوبز أحد أكبر مفكري القرن السابع عشر بإنجلترا وأكثرهم شهرة خصوصا في المجال القانوني.

إضافة لاشتغاله بالفلسفة والأخلاق والتاريخ، كان هوبز فقيهاً قانونياً، ساهم بشكل كبير في بلورة كثير من الأطروحات التي تميز بها هذا القرن على المستوى السياسي والحقوقي.

كما عرف بمساهمته في التأسيس لكثير من المفاهيم التي لعبت دورا كبيرا ليس فقط على مستوى النظرية السياسية بل كذلك على مستوى الفعل والتطبيق في كثير من البلدان وعلى رأسها مفهوم العقد الاجتماعي.

hadeel alnafea

واشتهر اليوم بكتابه في الفلسفة السياسية ، الذي وضع الأساس لمعظم الفلسفة السياسية الغربية من منظور نظرية العقد الاجتماعي.

- أشهر مؤلفاته: كتاب «العقد الاجتماعي»

في محاولة لدراسة نشوء المجتمعات الإنسانية، انطلق هوبز من السؤال التالي: لماذا يجب علينا أن نخضع للسلطة؟

وللإجابة على هذا السؤال، قام هوبز بوضع نفسه في مرحلة (ما قبل المجتمع) الافتراضية ومن ثمّ قارن بينها وبين الحالة (المجتمعية)، ليستنتج بعدها الأسباب التي دعت لنشوء تلك المجتمعات والمكاسب التي تحققت منها.

وجد هوبز أنّ الإنسان في مرحلة ما قبل المجتمع الحالة الأصلية تركز اهتمامه في "المصلحة الذاتية"، ومع وجود مصادر محدودة وغياب سلطة تجبر الأفراد على التعاون، استنتج أن الحياة في مثل هذه البيئة ستكون (صعبة التحمل) وقاسية جدا، بحيث يخشى كلّ فرد على حياته من الآخر، ولا يستطيع أحدهم ضمان تلبية حاجاته ورغباته لمدّة زمنية طويلة.

وعليه استنتج أن مرحلة (ما قبل المجتمع) الهمجية، تحوي أسوأ ظروف يمكن أن يعيشها الإنسان، مما يطرح وبقوة ضرورة تكون التجمعات البشرية والقوانين التي تحكمها.

رأى هوبز أن الطريق للخروج من الحالة السابقة يتم عبر الاتفاق على العيش تحت (قوانين مشتركة) والاتفاق على إيجاد (آلية لفرض القوانين) عن طريق سلطة حاكمة، ويرى هوبز بضرورة وجود "سلطة مطلقة" وإن ظهرت لديها انحرافات بسبب (غلبة العاطفة على المنطق) ولكنه تقبل ذلك، معللاً رأيه بأن (السّلطة هي الشيء الوحيد الذي يقف بيننا وبين العودة للهمجية).

كان هوبز نصيراً للملكية المستبدة فوضع فلسفته الاجتماعية في خدمة هذا النظام ومحاولة تبريره.

وكان مادي النزعة ، أنانياً، يعتبر الذات أو «الأنا» هي المحور الذي تدور حوله كافة الاعتبارات المتعلقة بالسياسة والاقتصاد وشؤون الاجتماع.

بمعنى أن هوبز يعتبر الفرد دعامة التشريع، والمصلحة الفردية هي الغاية من النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وهذا ما يذهب إليه بصدد تفسير جميع النظم الاجتماعية من سياسية واقتصادية وأخلاقية. فإن هذه النظم تنتهي في آخر تحليلها إلى عوامل أنانية تعود على الفرد باللذة وتبعده عن الألم.

وفي ضوء هذه الاعتبارات، يرى هوبز أن أساس التعامل الاجتماعي هو الخوف المشترك بين الأفراد على مصالحهم الذاتية، لأن الأنانية والفردية هي الوازع الذي يدفع الإنسان إلى تحصيل أكثر ما يمكن تحصيله من الماديات.

وهذه حالة يخشى منها على بقاء المجتمع ودوام استقراره لأنه سيقع بين براثن الأنانية تتقاذفه من كل جانب.

وهذه هي حالة الفطرة التي مرت بها الإنسانية الأولى؛ كان الإنسان فيها ذئباً لأخيه الإنسان ويعتدي فيها القوي على الضعيف وينكل به.

ولما كان الأفراد لا يعرفون حدوداً لشهواتهم أصبحت حالة الفطرة هذه نزاعاً دائماً وحرباً مستمرة، وهي حالة لا تعرف العدل والظلم ولا تعرف الحق والواجب، وأهم خصائصها الشهوة والخديعة والقوة.

nadeel almatea

غير أن حالة كهذه من شأنها أن تتعارض مع مبدأ حب البقاء ولا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. ولما كان كل واحد حريصاً على تحقيق مصالحه الخاصة تولدت لدى الجميع ضرورة التعاقد والاتفاق على المصالح المشتركة وعدم التنافس، إلا في الحدود المطلوبة.

فلولا خوف الناس لما ظهرت فكرة التعاقد الاجتماعي التي كانت أحسن وسيلة من وسائل استقرار الحياة.

فالخوف هو إذن أساس التعاقد، والخضوع للعقد مرده خوف الناس بعضهم من بعض، والخوف المشترك هو أيضاً أساس القيام بالواجبات والالتزامات وتأدية الحقوق المفروضة.

فالإنسانية إذن لم تخرج من حالة الفطرة والفوضى ولم تنتقل إلى الحياة المدنية إلا عن طريق التعاقد، الذي بمقتضاه تنازل الأفراد (فرادى أو جماعات) عن جميع حقوقهم وصون أرواحهم وحفظ كيانهم.

وبذلك أصبح هذا الشخص هو الرئيس الأعلى للجماعة المنظمة وهو صاحب السيادة وكلمته هي القانون، وهو ما اصطلح الناس على تسميته بـ «الملك» فسلطة الملك إذن مشتقة من اتفاق رعاياه في أول الأمر. ووظيفته أن يرأس حكومة تسهر على تحقيق خير المواطنين الذين تعاقدوا معه، والعمل على توازن الميول الذاتية مع الميول الغيرية.

ولما كان هذا الشخص لا يمثل طرفاً في التعاقد فإنه يفعل ما يشاء دون حساب، وله أن يحكم حكماً مطلقاً، ولا يمكن للأفراد أن يسلبوه سلطته ما داموا قد منحوه إياها في بادئ الأمر.

ويعتبر الفرد الثائر على هذه السلطة المطلقة عاملاً على انحلال الجماعة ومتبرماً بالعقد وناكصاً للعهد الذي قطعه على نفسه.

ومن ثم فللجماعة الحق في أن تقصيه وتبتره. وهذه الفكرة تنطوي على معنى خطير وهو إنكار حق الفرد في المقاومة أو الثورة ولو كان الحاكم مستبداً.

<u>وخلاصة القول فيما ذهب إليه هوبز هو أن:</u>

الدولة أو المجتمع السياسي عبارة عن تكوين صناعي بمقتضى تعاقد إرادي لجأ إليه الأفراد رغبة منهم في الأمن والسلام وحب البقاء.

لم ينشأ هذا التعاقد تلقائياً ولكنه نشأ عن قصد وروية.

والنظم التي يصطلح عليها المجتمع عبارة عن مجموعة من القوانين تقررها الحكومة ويلتزم الأفراد بطاعتها لسبب واحد وهو أنها تحقق أنانية الفرد.

فالخير والشر الاجتماعي يمكن تعريفهما في مذهبه بأن الخير ما يجلب اللذة، والشر ما يجلب الألم.

وهما في نفس الوقت أمران تحددهما الحكومة.

والطاعة لهذه الحكومة المطلقة واجبة لأن أوامرها هي المستوى أو المعيار الذي يقاس به خير الناس وشرهم.

<u>تقييم آراء توماس هوبز: (1588 – 1679)</u>

لقد كان هوبز مناصرًا للملكية المطلقة ، ولكنه قام أيضًا بتطوير بعض أساسيات الفكر الليبرالي :الأوروبي: حق الفرد والمساواة الطبيعية بين جميع البشر والشخصية الاعتبارية للنظام السياسي (التي أدت لاحقًا إلى التمييز بين المجتمع

المدني والدولة)؛ وهو أيضًا صاحب رأي أن جميع القوى السياسية الشرعية يجب أن تكون "ممثلة" وقائمة على قبول الشعب؛ والتفسير الحر للقانون الذي يمنح الناس حرية فعل ما لم ينص القانون على تجريمه صراحةً.

لقد كان توماس هوبز أحد مؤسسي فلسفة السياسة الحديثة. ولقد ظل فهمه للبشر باعتبارهم مادة وحركة تنفذ نفس القوانين المادية مثل أية مادة وحركة أخرى ذات تأثير كبير؛ ويظل اعتباره للطبيعة البشرية باعتبارها تعاوناً مركزه الذات وللمجتمعات السياسية باعتبارها قائمة على "العقد الاجتماعي" أحد أهم الموضوعات في الفلسفة السياسية.

جون لوك (1632 – 1704 م)

جون لوك هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي. وطبيباً ووزيراً للعدل.

لعب دوراً خطيراً في الأحداث السياسية العظيمة التي وقعت في إنجلترا ما بين سنة 1660 وسنة 1680.

كتب لوك في عام1667 مقالاً خاصاً عن «التسامح»، ومقالتين سياسيتين نشرتا في عام 1669 بعنوان "مقالتان عن الحكومة". وهاجر لوك إلى هولندا عام 1683 وهناك كتب لوك وضع مؤلفات أهمها: رسالة في الفهم الإنساني.

كان لجون لوك دور كبير في الثورة الأمريكية إذ أن كتابه:

"رسالتان في الحكم" كان محط إعجاب الأمريكيين وكانت من ضمن آرائه في الكتاب أن الوظيفة العليا للدولة هي حماية الثروة والحرية.

- أشهر مؤلفاته كتاب: - «رسالة في الفهم الإنساني» - «رسالة في التسامح»

جاء جون لوك بعد هوبز، وحدث في زمانه أن قام البرلمان الإنجليزي بثورته المعروفة عام 1668م فوضع «لوك» نظريته في التعاقد الاجتماعي.

وفيها ينتقد «لوك» مزاعم «هوبز» ويحاول أن يبرر الثورة السياسية التي تهدف إلى إقامة الحكم الديمقراطي. ومن ثم كان كتابه عن «الحكومة المدنية» ضرورة سياسية لإيجاد نظرية تبرز الأمر الواقع وتشيد بفضله. وكان يتضمن دفاعاً كبيراً عن ثورة عام1668 التي أقصت أسرة ستيوارت المستبدة عن العرش الإنجليزي.

ويختلف لوك عن هوبز في نقطتين مهمتين:

1. وصف حالة الفطرة
2. صيغة التعاقد

وفيما يتعلق بحالة الفطرة فقد اعترف «لوك» بوجودها على أنها حقيقة تاريخية بيد أنه لم يصورها بالصورة القائمة التي وصفها هوبز.

وكانت هذه الحالة تجري على أصول القانون الطبيعي. فهي وإن لم تكن منظمة بالقوانين المدنية والسياسية ليست خلواً من النظام على الإطلاق لأن للإنسان حقوقاً لا يخلقها المجتمع، ولكن الفرد يحصل عليها بمجرد ميلاده في الجماعة الإنسانية.

وفي هذه الحالة، الأفراد أحرار بالطبيعة ومتساوون بالطبيعة، وعلاقة كل منهم بالآخر علاقة كائن حر بكائن حر. أي أن لوك يعترف بوجود مجتمع طبيعي عاش الأفراد في ظله منذ فجر نشأتهم، وهذا المجتمع طبيعي أسبق بالوجود من المجتمع المدني أو السياسي، ويوجد كذلك قانون طبيعي أسبق وجوداً من القانون المدني أو الوضعي.

غير أن اشتباك المصالح وتعقد مستلزمات الحياة الاجتماعية، وعدم وجود رئيس غير متحيز يطبق بدقة قواعد القانون الطبيعي، دفعهم إلى الإيمان بضرورة قيام سلطة عليا وظيفتها إقامة العدل بينهم وتنظيم حريتهم التي يتمتعون بها لا في حالة الفطرة.

ومن ثم اصطلحوا على التعاقد بمقتضى عقد اجتماعي على حصر السلطة في شخص واحد أو بضعة أشخاص يمثلون المجتمع كله. ويجب أن ينص في الميثاق على أن هذا الشخص طرف في التعاقد لكي يلتزم باحترام نصوص العقد ويسهر على تنفيذها بدقة.

وفي مقابل ذلك يلتزم له الأفراد بالطاعة، والعقد لا يدوم إلا بدوام محافظة كل من الطرفين على تنفيذ تعهداته والوفاء بالتزاماته. وإذا قصر أحد الطرفين في التنفيذ أصبح الطرف الآخر في حل من التزاماته. وذلك على عكس ما ذهب إليه هوبز.

تقييم آراء جون لوك

استخدم لوك نفس المنهجية السابقة لهوبز، إلاّ أنه اختلف معه في كون الحالة الأصلية State of Nature مع انعدام القوانين فيها فأنها تحتوى على أسس أخلاقية، وبالتالي فهي (ممكنة التحمّل) ولها أمثلة واقعية، وليست" افتراضية "كما هو الحال عند هوبز.

كما اختلف لوك مع هوبز في معارضته لمبدأ "السلطة المطلقة"، ورأى أنّ الفرد له حقّ مقاومة السّلطة "الغاشمة"، انطلاقا من مبدأ الدفاع عن النفس.

إنّه أسهل بالنسبة للمدرس أن يأمر من أن يعلِّم "جون لوك"

جان جاك روسو (1712 – 1778)

جان جاك روسو هو كاتب وفيلسوف ومصلح اجتماعي، يعد من أهم كتاب عصر العقل، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين.

ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية. حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة.

وُلد روسو في مدينة جنيف بسويسرا. وكانت أسرته من أصل فرنسي، وقد عاش في جنيف لمدة سبعين عاما تقريبا.

توفيت أمه عقب ولادته مباشرة، تاركة الطفل لينشأ في كنف والده، الذي عُرف بميله إلى الخصام والمشاجرة. اضطر والد روسو إلى الفرار من جنيف. فتولى عم الصبي مسؤولية تربيته.

- أشهر أعماله: كتاب «العقد الاجتماعي»

عارض روسو النظام الاجتماعي القائم الذي كان يشعر بالاستياء منه كثيرا، ما بين طبقة غنية تهتم بالبذخ والمظاهر والتفاخر، وطبقة كبيرة من الفقراء المعدمين، وقرر أن يمضي فيما بقي من حياته في بيان الاتجاهات الجديدة للتنمية الاجتماعية.

وخالف روسو سابقيه(هوبز ولوك)في افتراضهما كون في كون الحالة الأصلية State of Nature هي حالة مليئة بالمشاكل والظروف السيئة ,بل على العكس توقع روسو أن الناس كانوا في تلك الحالة يعيشون حالة اكتفاء ذاتي وسلام في ظلّ مبادئ أخلاقية.

يرى روسو أنّ التجمّع أتى نتيجة لعوامل اقتصادية مثل الاختراعات وتطور عوامل الإنتاج وتقسيم العمل، ممّا أنشأ قيماً "جماهيرية "جديدة ناتجة عن المقارنة مثل (الخجل والحسد والفخر..) وأهمّ هذه القيم في رأي روسو هي (الملكية الخاصة) التي نتجت عن ظهور قيم مثل(الجشع ,المنافسة ,عدم المساواة...) أخرجت البشرية من حالتها الأصلية «الطاهرة» .

وكنتيجة للملكية الخاصة انقسم الناس إلى أصحاب أملاك وإلى عمّال لديهم، مما أوجد نظام(الطبقات الاجتماعية)، أدرك أصحاب الأملاك أنّ من مصلحتهم إنشاء" حكومة" لتحمي ملكياتهم من الذين لا يمتلكونها ولكنهم يعتقدون أنهم قادرون على الاستيلاء عليها بالقوّة.

ومن ثمّ تمّ تأسيس الحكومة من خلال" عقد "ينصّ على توفير المساواة والحماية للجميع بلا استثناء، على الرغم من أن الغرض الحقيقي من إنشاء مثل هذه الحكومة هو تكريس "اللامساواة "والتي نتجت عن الملكية الخاصة، الشيء الذي يراه روسو السبب في معاناة المجتمعات الحديثة.

في الواقع أن نظريات التعاقد بلغت أقوى صورها وأدق مراحلها بفضل ما أسبغه عليها الفرنسي روسو من دقة في الصياغة وعمق في التحليل..وهذه الفكرة ملخصها : أن الحالة الطبيعية أو الاجتماع الطبيعي الذي نشأ في ظله الإنسان الأول كان أسعد حياة ، وأن التطور والتقدم هو الذي أفسد طبائع الأفراد وسبب شقاؤهم وأقام بينهم الفروق وأدى بهم إلى عدم التساوي، مع أن الطبيعة خلقتهم أحرارا.

وأول ظاهرة أدت إلى عدم التساوي هي اكتشاف فائدة الزراعة حيث نتج عنها حيازة الأراضي والتهافت على تقسيمها، وقيام الخلافات والمشاكل حول الحدود والمساقي وموارد المياه .ومن هنا بدأ التفاوت بين الأفراد .وكلما قطعت الإنسانية مرحلة في التطور والرقي ازدادت أسباب التفاوت بين الأفراد وقوى التنافس والتنابذ بينهم.

هذا يعني أن روسو أرجع جميع مظاهر الفساد إلى لأن هذه الظاهرة تتعارض « ظاهرة الملكية » قيام مع النظام الطبيعي، وقد أحدثت هذه الصيحة هزة عنيفة في المجتمع الأوربي.

ولكن إذا كان الإنسان سعيداً في حالته الطبيعية الأولى، وأن مظاهر الرقي الاجتماعي هي التي سببت شقاءه:

فالسؤال:

هل من الممكن القضاء على الحضارة وفض الاجتماع الإنساني المنظم والعودة إلى النظام الاجتماعي الأول؟؟؟

يقول روسو: «إن الاجتماع أصبح ضرورياً ولا يمكن بحال القضاء على ما استحدثه الاجتماع الإنساني من ضروب الحضارة والتمدين. وكل ما يمكن عمله هو إصلاح عيوبه والقضاء على مفاسده، وهذا غير ممكن إلا بالتنظيم السياسي وإقامة الحكم الصالح ».

وقد وجد الأفراد أن أفضل وسيلة تتيح لهم إصلاح هذه الحالة الفاسدة هي أن:

يتعاقدوا بمقتضى ميثاق اجتماعي .بحيث ينزل كل فرد عن جزء من حقوقه الشخصية للمجموع (لا لشخص معين أو بضعة أشخاص).

ووظيفة هذا التعاقد هي حماية مصالح المتعاقدين بواسطة القوة الجمعية فتتحقق بذلك المساواة بين الجميع وتصبح إرادة المجموع نافذة ,وبمعنى آخر تصبح الأمة كلها هي صاحبة السيادة والسلطان ,ويتخذ كل فرد لقب مواطن نظير اشتراكه في السلطة.

هذه هي أشهر نظريات التعاقد الاجتماعي .وهي جميعاً تتفق في بحث حقيقتين مهمتين:

الحقيقة الأولى مؤداها وجود حالة فطرية سابقة على الوجود أو التنظيم الاجتماعي.

والحقيقة الثانية مؤداها اتفاق الأفراد على تعاقد اجتماعي قصدوا إليه عن إرادة وروية ,وذلك للخروج من حالة الفطرة السابقة إلى حالة التنظيم السياسي والاجتماعي.

غير أن القائلين بهذه النظريات اختلفوا في وصف حالة الفطرة ، واختلفوا أيضاً في صيغة التعاقد ومحاولة تبريره.

واختلفوا كذلك في طبيعة التعاقد وحقيقته .فذهب بعضهم إلى أنه حدث تاريخياً وتحقق في واقع الأمر «هوبز ومدرسته» وذهب البعض الآخر «روسو ومدرسته» إلى أنه حالة افتراضية لا بد من تصورها لتبرير قيام المجتمع السياسي.

هذه النظريات لا تتفق مع طبيعة الحقائق الاجتماعية للأسباب الآتية:

1. من الخطأ البالغ التسليم بصحة ما يقوله أصحاب هذه النظريات من أن الاجتماع الإنساني وما ينطوي عليه من نظم سياسية ودينية وأخلاقية هو نتيجة عقد إرادي .وذلك لأن الحياة الاجتماعية نشأت تلقائياً والتنظيم السياسي قديم قدم هذه الحياة .فالقول أن الإنسان كان يعيش عيشة فطرية منعزلة بوقت ما وأنه تعاقد مع الآخرين لتنظيم الحياة هو قول فاسد ومغالط.

فالإنسان كائن اجتماعي منذ الولادة وهذا ما أكده أيضاً أرسطو بأن الطبيعة البشرية هي التي تدفع الإنسان تلقائياً نح الاجتماع السياسي.. وعليه فالدولة ليست مركباً صناعياً من عمل الأفراد وإرادتهم، بل هي من عمل الطبيعة وثمرة من ثمار التطور التاريخي، وبدأت تلقائياً.

2. إن منطق أصحاب التعاقد يشير إلى أن مستقبل الاجتماع الإنساني متعلق بمشيئة أفراده، وأنه مهدد بالنكوص إلى الوراء في أي وقت شاء له الأفراد ذلك.

وهذه أفكار فطرية ساذجة، لأن الاجتماع الإنساني نشأ تلقائياً ولم يقم على أساس فكرة التعاقد أو الاتفاق.

3. إن قيام التعاقد يتطلب بصفة أساسية قيام المساواة وتحققها أولاً.

فكيف يمكن تصور هذه المساواة في حالة الحرب والفوضى ومنطق القوة، التي يصف بها مفكري التعاقد الحالة الفطرية!!

4. لا يمكن تصور حدوث التعاقد الاجتماعي إلا إذا كان الاجتماع الإنساني قد وصل إلى حالة عقلية وثقافية يستطيع الأفراد بفضلها أن يدركوا معاني النظام والحق والواجب والإلزام والتعاقد وما إلى ذلك من التصورات القانونية والفلسفية التي تدل عل فهم الأمور والحقائق .وهذا تصور لا يستقيم مع وصف أنصار التعاقد للمجتمع من أنه في حالة فوضى وأنانية ونزعات بهيمية.
5. فكرة التعاقد في ذاتها هي فكرة غير صحيحة منطقياً، لأن فكرة العقد الملزم لا توجد إلا حيث توجد سلطة لها شخصية قانونية أو على الأقل لا توجد إلا في هيئة اجتماعية لها نوع من الإلزام الأخلاقي على أفرادها. بحيث تنظمهم وتفرض عليهم الرقابة وتعمل على صيانة العقود. فكيف يمكن للتعاقد أن يكون سبباً في نشأة هذه السلطة !!!
6. إن نظريات التعاقد الاجتماعي ليس لها سند تاريخي، ولس لدينا من الأدلة المادية والوثائق التاريخية ما يثبت قيام مثل هذا التعاقد.

وعليه يمكن القول أن نظريات التعاقد الاجتماعي لا تستطيع تفسير نشأة أصل الاجتماع الإنساني وقيام السلطة السياسية تفسيراً يطمئن له الباحثون. فقد ثبت لنا أنها عبارة عن تصورات خيالية وآراء شخصية تقوم على افتراضات تعوزها الأدلة المادية والتاريخية.

ومهما يكن من شأنها فقد خدمت البحث الاجتماعي خدمة كبيرة لأنها خلصت الأفكار الاجتماعية من أي تفسيرات وآراء دينية ذهب إليها مفكرو العصور الوسطى بصدد تفسير شئون المجتمع.فقدمت هذه النظريات أصولاً مهمة في ميدان البحث الاجتماعي والسياسي، من حيث تمهيدها للمقومات الضرورية للمذهب الفردي الذي يعتمد على الفرد كدعامة للتشريع الاقتصادي والسياسي .فكانت أساساً لمعظم النظريات والمذاهب السياسية السائدة كنظرية السيادة المطلقة ونظرية الاستبداد المستنير والنظرية الديمقراطية.

"الناس الذين يعرفون القليل يتحدثون كثيراً ، أما الذين يعرفون الكثير لا يتحدثون إلا قليلاً"

"أعطني قليلاً من الشرفاء وأنا أحطم لك جيشاً من اللصوص المفسدين والعملاء"

جان جاك روسو

فلسفة القانون: مونتسكيو (1689 – 1755)

شارل لوي دي سيكوندا الشهير باسم مونتسكيو هو فيلسوف ومفكر سياسي فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات الذي تعتمده غالبية الأنظمة حاليا. ولد مونسكيو في جنوب غرب فرنسا بالقرب من مدينة بوردو حيث تعلّم الحقوق وأصبح عضو برلمان عام 1714.

عندما نقول فلسفة القانون يتحول التيار الفكري إلى بحوث العلامة الفرنسي منتسكيو، فهو الذي حمل لواء هذا الفكر ، ونظر إلى القانون بوصفه ضرورة تنشأ من طبيعة الاجتماع الإنساني.وبهذا قدم مونتسكيو للدراسات الاجتماعيه إسهاماً كبيراً تجلى في «الاجتماع التشريعي والقضائي».

- وكان من أهم أعماله كتابه الشهير: «روح القوانين»

كان مونتسكيو واقعياً في بحوثه ودراساته. لم يقتنع بالبحوث الخيالية والآراء التي أثارها سابقيه من أصحاب نظريات التعاقد الاجتماعي، فاتجه إلى دراسة شئون الاجتماع والظواهر السياسية بمنهج وصفي- تحليلي متجرداً من الأفكار الخيالية التي تفتقر إلى الأدلة.

لجأ مونتسكيو إلى دراسة القوانين الوضعية القائمة وأشكال الحكومات الموجودة ومظاهر السلطات التي تباشر عملها . فكان يصف ويقارن ويحلل ويستنتج الحقائق من طبائع الأشياء .وكان يرمي من وراء ذلك إلى هدفين أساسيين:

- أولهما :وضع نظم مقارنة تتفق مع الحاجات السياسية لمختلف المجتمعات.
- ثانيهما :وضع نظريات سياسية وقانونية مقارنة مستخلصة من نتائج دراساته وملاحظاته وتحليله للنظم الموجودة فعلاً.

وكانت بحوثه تدور حول فكرة اعتنقها وهي أن المشرع الذي يضع القوانين لا يعمل وفق إرادته وبمقتضى غرضه ولكنه محكوم بأمور خارجة عن ذاته هي التي تحدد طبيعة القوانين الموضوعة.

ويرجع مونتسكيو هذه العوامل إلى ثلاث طوائف وهي:

1. طائفة تتعلق بنظم الحكم وأشكال الحكومات التي تشرع القوانين في ظلها
2. طائفة تتعلق بالبيئة والموقع الجغرافي والمناخ ومساحة الدولة وعدد سكانها
3. طائفة تتعلق بالظواهر الاجتماعية السائدة كالدين والعادات والتقاليد وطرق العيش والتركيب الطبقي والثراء.

والكشف عن أثر هذه العوامل في القوانين الوضعية وعلاقتها به هم ما يسميه مونتسكيو بـ «روح القوانين». وعليه فقد قرر أن الغاية منها هي تنظيم علاقات الأفراد في الاجتماع الإنساني وحملهم على ما ينبغي أن يكون عليه الأمر في معاملاتهم الاجتماعية .لأنهم أحرار بطبيعتهم فلو تركوا وشأنهم لصدرت عنهم أعمال وتصرفات تتعارض مع حريتهم ومع مصالحهم الخاصة وتتعارض كذلك مع ما ينبغي أن تكون عليه الحياة الاجتماعية .فالقوانين ضرورية لتهذيب الاستعدادات الطبيعية المغروسة في الفطر الإنسانية.

كما درس مونتسكيو طائفة من الظواهر الاجتماعية المتعلقة بالبيئة والموقع الجغرافي، وقدم بحوثاً بالسكان والمورفولوجيا الاجتماعية وغالى في تقدير الفروق والآثار التي تترتب على هذه الأمور ومبلغ تأثيرها في النظم الاجتماعية بشكل يؤخذ عليه.

درس أيضاً ظاهرة الحرب من الناحية الاجتماعية ورغم أنه اعتبرها –على العكس من هوبز- حالة طبيعية تنشأ بين الدول، إلا أنه استنكرها واعتبرها ظاهرة غير سوية.. لأن الحرب كالاسترقاق هدر لكرامة الفرد وحريته. ويقرر مونتسكيو نوعين من الحروب ، ما كان منها بقصد الدفاع عن حق مسلوب، وما كان منها بقصد تنفيذ معاهدة قانونية بين دولتين. ويستنكر أنواع الحروب الأخرى.

كما درس مونتسكيو ظاهرة «المسئولية والجزاء» وأدان الإفراط في استخدام الشدة في الأحكام الجنائية التي من شأنها أن تنمي وتبعث الظلم بدلاً من التقليل من الجرائم. مشيراً إلى الدول الأوربية التي تقل بها العقوبات وحدة التشريعات الجنائية والجزاءات كلما تمتعت بالحريات.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن مونتسكيو درس ببحوثه المتنوعة قضايا تتعلق بالأخلاق والدين والاقتصاد تناول فيها نظم النقد والضرائب والسكان وغيرها دراسة تاريخية وصفية تحليلية معتمداً على الملاحظة والخبرة والمقارنة.

وخلصه من الصبغة « روح القوانين » ولو أحسن مونتسكيو ترتيب كتابه السياسية الغالبة عليه، لكان أول بحث منظم في الفلسفة الاجتماعية.

- وختاماً يمكن القول أن مونتسكيو رجع في تأليفه لكتاب روح القوانين إلى جانب مشاهداته ومحاوراته مع عدد لا يحصى من المفكرين إلى عدد ضخم من المؤلفات نخص بالذكر من بينها:-
  - كتابي الجمهورية والقوانين لأفلاطون.
  - السياسة لأرسطو.
  - الأمير لمكيافلي.
  - كتاب المدينة الفاضلة(يوتوبيا)لتوماس مور.
  - عن المواطن لهوبز.
  - بحث عن الحكومة والمدنية للوك.